

مساهمات المدققين في إدارة مخاطر الخدمات المصرفية الإسلامية - بنك السلام الجزائري أنموذجاً - Contributions of auditors to managing the risks of Islamic banking services -Al Salam Bank of Algeria as a model-

خالد صلعودة،* مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي (L.E.E.G.A)، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، الجزائر، الإيميل:

khaled.salaouda@univ-batna.dz

عمر طالب، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق النائية، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر،

الجزائر، الإيميل: Omar.talab@univ-batna.dz

Received: 23/ 01/ 2024

Accepted: 04/06/2024

Published: 01/12/2024

ملخص: هدفت الدراسة إلى بيان أهم الأساليب المنتهجة لإدارة مخاطر البنوك الإسلامية ورصد مساهمات المدققين في العملية، استناداً على المكانة والدور الفعال الذي تلعبه البنوك الإسلامية. تم إجراء دراسة ميدانية على بنك السلام -الجزائر-، تم إحصاء وتتبع مجمل المخاطر التي تعترض أنشطة البنك، والكشف عن أساليب تسيير وإدارة هذه المخاطر على أرض الواقع من خلال زيارة لجنة إدارة الخاطر والرقابة على الامتثال وإدارة التدقيق الداخلي، كما تم الاتصال بمحافظي الحسابات المتعاقدين مع البنك وأعضاء هيئة الفتوى والتدقيق الشرعي. خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها العمل على ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية عصرية أكثر حساسية اتجاه المخاطر المكتنفة النشاط؛ وعلى إدارات البنك العمل على زيادة وتوسيع أعمال الشفافية والإفصاح عن المعلومات التي من شأنها مساعدة الأطراف الفاعلة في التقييم والمراقبة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر البنوك؛ إدارة مخاطر البنوك؛ التدقيق الداخلي؛ محافظي الحسابات؛ التدقيق الشرعي.

Abstract: This study investigates the essential methods used to manage risks in Islamic banks, emphasizing the contributions of internal, legal, and Sharia auditors. Given the significant role Islamic banks play in modern financial transactions and the diverse risks they encounter, this research aims to explore the sustainability and continuity of their activities. A field study was conducted at Al Salam Bank in Algeria to identify and analyze the risks faced by the bank. Engagements with the Risk Management and Compliance Oversight Committee, the Internal Audit Department, and members of the Fatwa and Sharia Audit Board provided insights into practical risk management strategies. The findings highlight several recommendations; these recommendations aim to strengthen the overall risk management framework within Islamic banks, ensuring their resilience and adaptability in a dynamic financial landscape.

Keywords: banks risks; banks risk management; internal audit; Account Keepers; Sharia audit.

JEL codes: G1, M4

Citation: Salaouda, K., & Taleb, O. (2024). Contributions of Auditors to Managing the Risks of Islamic Banking Services - Al Salam Bank of Algeria as a Model. *Journal of economics studies and researches in renewable energies*, 11(2). 249-269

مقدمة:

برزت فكرة البنوك الإسلامية كبديل شرعي للبنوك التقليدية، حيث توفر فرصاً استثمارية وتمويلية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية. أصبحت هذه البنوك ملاذاً لمجموعة واسعة من المستثمرين والمدخرين والمقترضين الذين يسعون إلى التعامل المالي بعيداً عن الربا. على الرغم من حداثة، حيث لا يتجاوز تاريخها الثمانية عقود، إلا أن انتشارها وتطورها جاء كاستجابة ضرورية لرغبات العملاء في البحث عن بدائل مشروعة، مما يعكس دورها الفعال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في ظل التغيرات السياسية والتكنولوجية والاقتصادية السريعة، شهد النشاط البنكي موجة من التغيير نتيجة للزيادة في المنافسة والتحرير المالي. كما برزت ظواهر جديدة في القطاع المصرفي، مما زاد من تعقيد بيئة العمل وأدى إلى تنوع المخاطر التي تواجه البنوك بمختلف أنواعها. ومن هنا، تبرز أهمية إدارة المخاطر كعنصر أساسي لاستمرارية أي مؤسسة مصرفية، بما في ذلك البنوك الإسلامية التي تواجه مخاطر متشابهة مع البنوك التقليدية ولكن بدرجات متفاوتة.

تتطلب هذه الظروف من البنوك الإسلامية اعتماد أساليب حديثة وفعالة في إدارة المخاطر، لضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والقانونية، ولتعزيز الاستقرار المالي. وبما أن المدققين يلعبون دوراً حاسماً في حماية مصالح أصحاب المصلحة، فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على الدور المحدد للمدققين في إدارة المخاطر، وتستكشف أبرز المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية، مما يساهم في تعزيز فهمنا لهذا القطاع الحيوي.

تتمثل الفجوة المعرفية في هذه الدراسة في عدم وجود أبحاث شاملة ومتكاملة تركز على دور المدققين في إدارة المخاطر داخل البنوك الإسلامية، على الرغم من أهميتهم الحاسمة في ضمان الامتثال للمعايير الشرعية والمالية. بينما تم تناول موضوع إدارة المخاطر بشكل عام في السياق المصرفي، تظل هناك حاجة ملحة لدراسة أعمق تركز على الاختلافات الفريدة التي تواجهها البنوك الإسلامية. علاوة على ذلك، تفقر الأدبيات الحالية إلى تحليل مفصل للمخاطر المحددة التي تتعرض لها هذه البنوك وكيفية تأثيرها على استراتيجياتها التشغيلية. كما أن هناك نقصاً في التوجهات العملية التي تعكس كيفية تطبيق المدققين لأطر إدارة المخاطر في البيئة المصرفية الإسلامية، مما يجعل من الضروري تقديم رؤى جديدة تعزز الفهم الأكاديمي والعملية لهذا المجال.

تسعى هذه الدراسة إلى ملء هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل شامل لدور المدققين في إدارة المخاطر، مع التركيز على التحديات والفرص المميزة التي تواجهها البنوك الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الراهنة، ونسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- حصر مجمل المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية؛

- فحص مختلف الأساليب والمناهج المستخدمة من قبل المدققين لتحديد، تقييم وإدارة المخاطر التي تتعرض لنشاط البنوك الإسلامية؛

- تحليل مدى فعالية ممارسات وأعمال المدققين في التخفيف والحد من المخاطر التي تعترض نشاط هذه البنوك؛

- تقييم مدى توافق وانسجام ممارسات التدقيق مع المبادئ المالية الإسلامية في إدارة المخاطر؛

- رصد واقع مساهمات المدققين في الحد من المخاطر في البنوك الإسلامية المحلية من خلال بنك السلام.

تتجلى أهمية الدراسة من خلال المكانة والدور الفعال الذي باتت تلعبه البنوك الإسلامية كأحد أبرز المعاملات المالية العالمية المعاصرة، ضف إلى ذلك تزايد وتنوع المخاطر التي تواجهها هذه البنوك بالنظر لفلسفة عملها، زد عليه ارتباط الموضوع بصفة مباشرة بحياتها، ديمومة أنشطتها وسبيل تحقيق أهدافها، كما تبرز معالمها في استكشاف العلاقة المعقدة بين المدققين واستراتيجيات تخفيف المخاطر في سياق التمويل الإسلامي، إضافة للتحقيق في كفاءات مساهمة المدققين في تحديد، تقييم وإدارة المخاطر الفريدة للممارسات المصرفية الإسلامية، زيادة على تحليل فعالية عمليات التدقيق في ضمان الامتثال لمبادئ الشريعة وكيف يمكن للمدققين تعزيز إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

أولاً- التأسيس النظري للدراسة:

1- البنوك الإسلامية: التأسيس النظري والإطار المفاهيمي:

تعددت رؤى ومفاهيم المنظرين الأوائل، الممارسين والمهتمين بتجربة البنوك الإسلامية حول مفهوم البنوك الإسلامية لتعدد وظائفها وفلسفة عملها، تم تعريف المصارف الإسلامية بمؤسسات مالية مصرفية يتأسس عملها من أجل تحقيق الوساطة بين فئتين من خلال أدوات استثمارية وفق أسس وقواعد شرعية تلتزم على تطبيقها هيئة رقابية شرعية من أجل تحقيق الاستحلاف خدمة لأهداف المجتمع الإسلام؛ (بن ضيف، بوقوم، 2018، ص13؛ بن نهار، 2020، ص8؛ بن عيسى، زيدان، 2023، ص209). تتميز البنوك الإسلامية بعدة ضوابط ومبادئ تميزها عن البنوك التقليدية، من أبرزها تحريم الربا، حيث يُعتبر الربا محرماً في الإسلام ويستند ذلك إلى نصوص من القرآن والسنة وإجماع العلماء. يحظر التعامل بالربا سواء كان أخذاً أو عطاءً، مما يميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية. كما تشجع البنوك الإسلامية على الاستثمار في مجالات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث يُفهم أن المال ينمو من خلال العمل وليس من خلال الفائدة، ويُستند في ذلك إلى الآيات القرآنية التي تدعو إلى تناول الحلال. علاوة على ذلك، تعتمد البنوك الإسلامية على مبدأ "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان"، حيث تُمارس الوساطة المالية دون تحديد مسبق للأرباح، مما يعني أن الأرباح والخسائر تُقسم حسب حصة المشاركة. يعبر هذا المبدأ عن مسؤولية كل مشارك في تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمار. تجسد هذه المبادئ الأسس التي تُبنى عليها الأنشطة المصرفية الإسلامية، مما يُعزز من استدامتها وامتثالها لمبادئ الشريعة، كما تلتزم المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات (العيفة، 2021، ص 88-89)

تعد صيغ التمويل الإسلامي من الأدوات الأساسية التي تميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية. من أبرز هذه الصيغ التمويل بالمضاربة، الذي يعتبر علاقة تعاقدية بين البنك (صاحب المال) والعميل (المضارب)، حيث يقدم البنك رأس المال بينما يتولى العميل إدارة العمل التجاري المتفق عليه. تتميز هذه الصيغة بأنها نوع من المشاركة العادلة بين المال والعمل،

حيث يتم تقاسم الأرباح المحققة بنسبة محددة مسبقاً. وفي حالة حدوث خسائر، يتحمل رب المال الخسارة من أصل المال إذا ثبت عدم تعمد أو تقصير من جانب المضارب (قندوز، 2021، ص17).

أما التمويل بالمشاركة، فهو عقد يتيح لطرفين أو أكثر الاشتراك برأس المال ومسؤوليات الإدارة لأداء أعمال محددة. يساهم البنك والعميل بنسب مالية متساوية أو متفاوتة من أجل بناء مشاريع جديدة أو المساهمة في مشاريع قائمة. يصبح كلا الطرفين مالكا لحصة في رأس المال، ويقتسمان الأرباح والخسائر وفقاً لنسبة المساهمة في رأس المال (الساعدي، 2019، ص108). بالإضافة إلى ذلك، يعتمد التمويل الزراعي على صيغ تمويل إسلامي تشبه الخصائص الموجودة في صيغة المضاربة. من أبرز هذه الصيغ التمويل بالمغارسة، حيث يقوم البنك الإسلامي بحيازة الأراضي الصالحة للزراعة ويمنحها لمن يعمل عليها، أو يتولى تشغيل فلاحين تحت مسؤوليته (صخري، بن علي، 2021، ص 101). كما توجد صيغة التمويل بالمزراعة، التي تتضمن شراكة زراعية يقوم فيها أحد الأطراف بتوفير الأرض والحبوب بينما يتولى الآخر توفير العمالة اللازمة والاهتمام بعمليات الزرع وجني المحصول، حيث تُقسم المنتجات وفق نسب محددة مسبقاً بناءً على الشروط المتفق عليها (بورقبة، 2013، ص 116). وأخيراً، هناك التمويل بالمساقاة، حيث يوفر أحد الأطراف الأرض بينما يوفر الآخر العمالة والخبرة اللازمة لرعاية الأشجار، ويتم تقاسم المنتجات وفقاً لنسب متفق عليها مسبقاً (قندوز، 2021، ص17).

تعتبر صيغ التمويل ذات الدخل الثابت، والمعروفة بالتمويل بالمعاوضة، من الأساليب الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية. من أبرز هذه الصيغ التمويل بالمرابحة، الذي يعد الأكثر شيوعاً في الصيرفة الإسلامية. تتمثل فكرته في قيام البنك بشراء سلعة مطلوبة للعميل، الذي يتعهد بحيازتها وفق شروط التملك والقبض، ثم يبيعها له بثمان آجل مع هامش ربح معلوم يعكس قيمة الجهد والزمناً (برابح، 2018، ص 35، 37). هناك أيضاً التمويل بالسلم، الذي يعتبر من الأساليب التمويلية الجائزة شرعاً للعقود المستقبلية. يقوم المشتري بتسديد قيمة السلعة حالاً إلى البائع، على أن يقوم البائع بتسليم سلعة محددة ومعلومة الوصف والجنس والقدر في أجل لاحق متفق عليه في عقد البيع (صخري، بن علي، 2021، ص101). أما التمويل بالإستصناع، فهو يعبر عن القرين الصناعي للتمويل بالسلم، حيث يُبرم بين طرفين هما المستصنع والصانع. يتمثل العقد في شراء شيء مما يُصنع في الزمن الحالي، ويُعتبر هذا النوع من التمويل مناسباً لمشاريع الإنتاج (قندوز، 2021، ص16).

تعتبر صيغ التمويل بالإجارة من أكثر الصيغ استعمالاً لدى البنوك الإسلامية في مجال التمويل والاستثمار طويل الأجل. حيث يتم عقد على المنافع لمدة زمنية معينة بثمان إجارة معلوم، وتستحق الأجرة على البنك فقط عند تملك العميل لتلك المنافع خلال المدة المتعاقد عليها (العززي، 2012، ص 303). يشمل التمويل بالبيع الآجل (البيع بالتقسيط) قيام البنك بتسليم المنتج أو السلعة في الحال، مع تأجيل قبض كامل الثمن أو جزء منه إلى أجل لاحق محدد وفق ما تم عليه إبرام العقد (عمارة، 2021، ص 26، 27)، وإذا كان الثمن الكلي مؤجلاً إلى أجل معلوم، يطلق عليه بيع لأجل، بينما إذا كان

التمن مقسطاً لأقساط معلومة لآجال محددة، يسمى بيع بالتقسيط. أما التمويل بالجمالة، فيعني أن يجعل الرجل للرجل أجراً معلوماً ولا يعطى له إلا بعد إنجاز عمل معين له منفعة (قندوز، 2021، ص 17).

وأخيراً، يعتبر التمويل بالتورق من العمليات التي يقوم بها البنك الإسلامي، حيث يشتري السلعة للعميل بتمن أجل، ثم يוכל العميل البنك ببيع السلعة نقدًا لطرف آخر، ويسلم البنك المبلغ النقدي للعميل (آل رشود، 2013، ص 33). وغالبًا ما تكون عمليات التورق مرتبطة بالمناجزة بالمعادن المتوفرة في الأسواق العالمية، ويجب التنويه إلى وجود اختلاف كبير بين الفقهاء حول شرعية عمليات التورق، مما أدى إلى عدم اعتمادها في جل البنوك الإسلامية.

تعتبر الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية الهامة في التمويل الإسلامي، حيث أطلقت عليها لجنة المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اسم "صكوك الاستثمار" لتمييزها عن الأسهم وسندات القرض. تُعرف الصكوك بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية أصول مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. كما عرّفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي كأداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، تُصدر على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصًا شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه (قندوز، 2021، ص 18).

تسعى البنوك الإسلامية أيضًا إلى تعزيز الخدمات التكافلية والاجتماعية من خلال جمع أموال الزكاة، وقبول الهبات والتبرعات، وتفعيل نظام الوقف، وتسيير عملية التأمين التكافلي. تهدف هذه الجهود إلى توظيف الأموال بما يعود بالنفع على الأفراد والمجتمع، ورفع الحرج عن كثير من المعسورين، وفتح آفاق الاستثمار للفئات الضعيفة. إضافة إلى ذلك، يعتبر القرض الحسن جزءاً من نظام التمويل الإسلامي غير الربحي، ويهدف إلى مد يد العون للمجتمع، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة ورفع سقف الدخل، والتخفيف من البطالة والفقر الذي يمس معظم الدول الإسلامية (جبور، يخلف، 2019، ص 73). كما يعتبر التأمين التكافلي (التعاوني) من الأنظمة التي تقوم على اتحاد مجموعة من الأشخاص تعترضهم مخاطر متشابهة. يتعاون الأفراد أو الكيانات لتعويض الأضرار الناتجة عن هذه المخاطر عبر الالتزام بدفع مبالغ معينة (أقساط أو اشتراكات) على أساس التبرع حسب ما تحدده وثيقة التأمين (بن عزوز، 2011، ص 7)

2- مساهمات المدققين في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية:

يلعب المدققون الداخليون دوراً محورياً في التعامل مع المخاطر التي تواجه النشاط المصرفي الإسلامي. وفقاً لمعيار الأداء رقم 2120 الصادر عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، يتعين على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها. يُقدّم المدققون خدمات تأكيدية وموضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فعالية وظيفة إدارة المخاطر، من خلال التأكيد على أن المخاطر الرئيسية تُدار بشكل ملائم، وأن إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة (IIA, 2009, P: 4). كما أوضح معهد المدققين الداخليين في المملكة المتحدة وإيرلندا (IIA-UK) الممارسات الضرورية للمدقق الداخلي في تعامله مع إدارة المخاطر، حيث حدد 18 عنصراً مقسمة إلى ثلاثة مجالات. من

خلال الدور الجوهري للمدقق الداخلي، يتم ضمان كفاءة نظام إدارة مخاطر المشروع عبر تقديم ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر، وصحة تقييم المخاطر، وتقييم عمليات الإدارة والإبلاغ عن المخاطر الرئيسية (Hall, John, 2007, p: 5).

أما الدور الوقائي والمنطقي للتدقيق الداخلي، فيشمل تقديم ضمانات للمحافظة على الاستقلالية والموضوعية، بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية تعزز عملية إدارة المخاطر، كالمساعدة في تحديد وتقويم إدارة المخاطر، وتدريب الإدارة على كيفية الاستجابة للمخاطر، وتعزيز الإبلاغ عن المخاطر (IIA, 2009, P: 5). ومع ذلك، هناك أدوار ليست من صلاحيات المدقق الداخلي، مثل تحديد المستوى المقبول للمخاطر، واتخاذ قرارات بشأن الاستجابة للمخاطر، حيث تقع هذه المسؤوليات على عاتق الإدارة (Hall, John, 2007, p: 5). يتضح من ذلك أن وظيفة التدقيق الداخلي تعزز من فعالية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال التنسيق وتبادل المعلومات مع إدارة المخاطر.

بالإضافة إلى المدققين الداخليين، يعتبر دور محافظي الحسابات (المدققين القانونيين) في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية حيويًا، إذ يظهر دورهم في تقديم الرأي المهني والملاحظات حول أعمال وأنشطة البنك. يشرف المدققون على فحص ومراجعة العمليات المالية والبنكية، بالإضافة إلى مراجعة العقود والصيغ المالية ومدى توافقها مع المبادئ والمعايير الدولية والإسلامية، مما يساهم في تقليل المخاطر المالية والشرعية والقانونية.

كما تعد مساهمات المدققين الشرعيين أو هيئات الفتوى والرقابة الشرعية من العناصر الأساسية في البنوك الإسلامية، حيث تسعى هذه الهيئات لإرساء طابع الشرعية على جميع أعمال البنك وتحقيق الالتزام الشرعي لآرائها وقراراتها. تركز هذه الهيئات على الحد من المخاطر الشرعية ومخاطر الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى مخاطر الثقة والسمعة، مما يعزز من استقرار البنك ويزيد من ثقة العملاء في خدماته.

ثانياً- دراسة حالة بنك السلام في مساهمة المدققين في إدارة المخاطر:

يعتبر بنك السلام ثاني بنك إسلامي بعد بنك البركة في البيئة المصرفية الجزائرية الناشطة من النظام البنكي التقليدي، فهو بنك شامل يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في شتى تعاملاته، تم اعتماده رسمياً من طرف البنك المركزي الجزائري بتاريخ 10 سبتمبر 2008، ليشروع بمزاولة نشاطاته مستهدفاً تقديم خدمات بنكية مبتكرة عبر عدة فروع في الجزائر: منطقة الوسط 7 فروع، منطقة الشرق 9 فروع، منطقة الغرب 4 فروع، منطقة الجنوب 4 فروع.

تعتمد الخطة الإستراتيجية لبنك السلام من طرف مجلس الإدارة، وتسعى أبرز أهداف البنك إلى العمل على تحقيق الشمول المالي باستحداث خدمات ومنتجات بنكية تتكيف واحتياجات ورغبات فئات المجتمع المختلفة؛ وتحقيق نتائج مالية ومستوى أرباح تقترب وطموحات المساهمين.

2. المنهجية:

تم اعتماد منهجية نوعية في هذا البحث، حيث تم استخدام أسلوب المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات. تم إجراء مقابلات مع مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال البنوك الإسلامية، بما في ذلك المدققين الداخليين، محافظي الحسابات، والمدققين الشرعيين. تم تحديد حجم العينة بـ 15 مشاركا، حيث تم اختيار 5 مشاركين من كل فئة (المدققين الداخليين، محافظي الحسابات، والمدققين الشرعيين). هذا العدد يعتبر كافيا للحصول على رؤى عميقة ومفيدة في الموضوع، مع الأخذ في الاعتبار تنوع الآراء. تمت المقابلات بشكل فردي، مما أتاح للمشاركين الفرصة للتعبير عن آرائهم بحرية ووضوح، مما يعزز من جودة البيانات المجمعة.

تم تصميم أسئلة المقابلة بشكل يتيح للخبراء التعبير عن آرائهم وتجاربهم بوضوح حول مساهماتهم في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. تم تسجيل المقابلات وتحليلها لاحقا لاستخلاص الأنماط الرئيسية والرؤى الهامة المتعلقة بالموضوع ؛ هذا الأسلوب النوعي يوفر عمقا في الفهم ويساعد في توضيح الجوانب المختلفة لإدارة المخاطر، مما يعزز من مصداقية النتائج ويقدم رؤى قيمة للممارسين والباحثين في هذا المجال . لقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والمصادر الأكاديمية والمهنية لدعم الدراسة، بما في ذلك:

- معهد المدققين الداخليين (IIA) الذي يقدم معايير وإرشادات حول دور المدققين في إدارة المخاطر.
- دراسات أكاديمية تتعلق بإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مثل الأبحاث التي تناولت دور المدققين الشرعيين ومدى تأثيرهم على العمليات المصرفية.
- مقالات ومراجعات تتعلق بالأسئلة الشائعة في المقابلات المصرفية، والتي تشمل أسئلة عامة وتخصصية تتعلق بالبنوك الإسلامية.

3. النتائج ومناقشتها:

1. المخاطر المترتبة بالنشاط البنكي والمصرفي لبنك السلام:

يضم نشاط بنك السلام مجموعة متنوعة من المخاطر (متنوعة من حيث النوع ومتفاوتة الشدة من حيث التأثير)، هذا وقد اعتمد البنك خلال العام 2017 جملة من السياسات المنظمة لإدارة المخاطر المجابهة، كما حددت الهياكل المعنية والمهام الموكلة إليها. زد عليه مصفوفة المخاطر والتي تلخص وتبرز أهم المخاطر التي تكتنف النشاط والتي يتم إعدادها من طرف لجنة إدارة المخاطر بمعية لجنة التدقيق الداخلي للبنك لعرضها على مجلس الإدارة بغية ترسيخ مبادئ الشفافية، الموثوقية والإفصاح الشامل.

هذا وحسب الملاحظات المتولدة خلال فترة زيارتنا للبنك وتصريحات، ردود وأقوال الجهات المعنية بإدارة المخاطر لدى البنك (لجنة المخاطر، قسم التدقيق الداخلي)، آراء هيئة الإفتاء (التدقيق الشرعي)، وأعمال محافظي الحسابات (التدقيق

القانوني)، فإن البنك يواجه جملة من المخاطر، وقد حددت المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية حسب التقرير المالي لسنة 2022م.

3-1-1- المخاطر الرئيسية التي تكتنف نشاط البنك:

أ- مخاطر الائتمان: تتأتى من امتناع العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في تواريخ الآجال المحددة، والامتناع نابع من عدم القدرة أو عدم الرغبة أو التأجيل المتعمد.

ب- مخاطر السيولة: تنتج من طبيعة نشاط البنك والذي يركز على القيام بتحويل الأموال (نقطة عبور إلزامية بين متعاملي السوق)، كون البنك يستخدم الموارد المجمعة (موارد تحت الطلب أو لأجل)، لتأسيس واستكمال الاستخدامات (تحت الطلب أو لأجل)، بيد أن هذا التحويل يعتبر أساس نشاط البنك ومصدر لتوليد الأرباح، وتجدر الإشارة على أن أي عجز أو عدم قدرة من البنك على سداد الموارد ومواجهة الالتزامات، تجعله عرضة لمخاطر السيولة.

ج- المخاطر التشغيلية: تتولد من المخاطر الناتجة عن الاحتيال الداخلي والخارجي، كما تنتج عن القصور أو عدم الملائمة في الإجراءات، المورد البشري، أنظمة الرقابة، دون اغفال الحوادث الخارجية.

3-1-2- مخاطر أخرى تكتنف نشاط البنك:

أ- مخاطر السوق: تنحصر في التغيرات المفاجئة والغير متوقعة التي تمس أسعار الأسهم، السندات، المواد الأولية، السلع والخدمات المقدمة والمعروضة من قبل البنك.

ب- المخاطر القانونية: تنتج بالأساس عن مخالفة أو سوء فهم النصوص والتشريعات القانونية المعمول بها، أو عدم الوفاء في العقود والاتفاقيات المبرمة مع العملاء.

ج - مخاطر الثقة والسمعة: تنتج بشكل أساسي من معاملات موظفي البنك، وسياسات الإدارات العليا والتنفيذية، خصوصا فيما يتعلق والالتزام بآجال التسليم (التسديد) في المعاملات، والالتزام بالمبادئ الشرعية، والشروط التعاقدية.

3-1-3- مخاطر العمل الإسلامي التي تكتنف نشاط البنك:

أ- مخاطر الشرعية والرقابة الشرعية: تتأتى بشكل أساسي من تعدد الفتاوى حول المسألة الواحدة، أو سوء أمانة العملاء في استخدام التمويلات المقدمة من طرف البنك فيما لم يتم الاتفاق عليه.

ب- المخاطر الأخلاقية: تتولد من تصرف المتعاملين من أرباب العمل في غير الأمور المتفق عليها في بنود العقد مع البنك.

ج - مخاطر صيغ التمويل الإسلامي المقدمة للعملاء: تتفرد بمخاطر تتعلق بشروطها الشرعية وبطبيعة صيغها، وقد أوجز لنا موظفي قسم إدارة المخاطر والرقابة على الامتثال أهم المخاطر المصادفة بكثرة والمتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي في:

- تراجع العديد من العملاء عن إتمام الصفقات حتى بعد صدور الوعد منهم ودفعهم العربون؛
- التماطل وعدم التسليم في الآجال المتفق عليها خصوصا بما يتعلق وعقدي السلم والإستصناع؛
- تلف جملة من السلع قبل التسليم، والبعض من التثبيات المؤجرة؛
- انعدام طابع الإلزام في جل العقود، وما ينجر عنه من فجوات للتراجع؛
- حالات عجز العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم، خصوصا وغياب عقوبات وغرامات التأخير؛
- ضمان العيب الخفي في صيغة المراجعة، وما نتج عنه من خسائر كبيرة للبنك.

3-2- آليات معالجة وإدارة المخاطر على مستوى بنك السلام:

يتم معالجة وإدارة المخاطر التي تعترض نشاط البنك بمعنية منظومة داخلية أسست بغية تأطير وتقييم الأثر السلبي للعوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بأنشطة وأهداف البنك بالنظر لممتلكاته ونتائجه في أي وقت. دون إغفال دور لجنة إدارة المخاطر ومساهمات المدققين بمختلف أنواعهم في الحد من و/أو تخفيف وامتصاص أثر المخاطر.

3-2-1- الهياكل المركزية المستحدثة لإدارة مخاطر البنك:

أ- **الهياكل العملياتية:** وهي مجموعة من الهياكل المركزية المتخصصة في الأنشطة الرئيسية للمصرف كالنشاط التجاري والتمويل بمختلف أنواعه (تمويل الافراد، تمويل المؤسسات، التمويل الايجاري) والتجارة الخارجية وكذا الخزينة والعمليات المالية.

ب- **الهياكل الرقابية:** وهي الهياكل المركزية المكلفة بمختلف أنواع ومستويات الرقابة وقد تم تجميع هذه الهياكل في قطاع الرقابة الذي تم إنشاؤه خلال سنة 2022 في إطار تعديل الهيكل التنظيمي للبنك. يضم قطاع الرقابة جميع إدارات الرقابة كإدارة الرقابة الدائمة، الرقابة المالية، الرقابة على الامتثال، الرقابة على التسيير، والتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى خلية تسيير المخاطر التي تلعب الدور الرئيسي في منظومة إدارة المخاطر لدى بنك السلام الجزائر.

ج- **اللجان الداخلية:** قام البنك بتأسيس مجموعة من اللجان الداخلية تمارس مهامها في إطار منظومة إدارة المخاطر وهي تتمثل في لجان التمويل حسب سقف التفويض، لجنة المخاطر والامتثال، لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم بالإضافة إلى لجنة التحصيل ولجنة المخصصات.

د- **اللجان التابعة لمجلس الإدارة:** وهي تتمثل في لجنة التمويلات ولجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة.

3-2-2- مساهمات مدققي البنك في إدارة المخاطر:

أ- **مساهمات إدارة التدقيق الداخلي:** ترتبط الإدارة مباشرة مع مجلس الإدارة حسب الهيكل التنظيمي للبنك ما يعطيها الاستقلالية ويمنحها الشفافية في أداء مهامها، وجدير بالذكر فوظيفة التدقيق الداخلي بالبنك لها دور هام في تقييم مجمل

المخاطر التي تكتنف النشاط من خلال التعاون مع لجنة إدارة المخاطر عن طريق التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينهما، كما تساهم في تفعيل إدارة المخاطر بما يضمن فعاليتها ويرفع كفاءتها، مما يسهم في بتر ومجابهة المخاطر وإعطاء ضمان لمجلس الإدارة حول سير إدارة المخاطر.

ب- مساهمات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: تضم الهيئة جملة من كبار العلماء في ميداني الشريعة والاقتصاد، كما ترتبط اللجنة الشرعية مباشرة مع الجمعية العامة، وهذا في حد ذاته بتر لأي ضغوط قد تمارس من قبل مجلس الإدارة على آراء الهيئة، فالهيئة تسعى لإرساء طابع الشرعية على جميع أعمال البنك عبر تحقيق الالتزام الشرعي لآرائها وقراراتها، متساوي الأهمية والاسترشاد بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومنع وقوع أي ضرر يمس بالناحية الشرعية من جانب التصرفات التنفيذية أو المنتجات أو العقود والصيغ المالية، وهنا نركز على دورها المنوط في الحد من ومنع المخاطر الشرعية ومخاطر الرقابة الشرعية دون إغفال مخاطر الثقة والسمعة.

ج- مساهمات محافظي الحسابات: على غرار كل البنوك الناشطة في البيئة الجزائرية، والتي ألزمها المشرع على تعيين محافظين للحسابات على الأقل، فحسابات بنك السلام يتولى مصادقتها محافظين للحسابات، كما أنّ مساهماتهم تظهر عند القيام بإبداء الرأي المهني وما يقدمونه من ملاحظات بخصوص أعمال وأنشطة البنك، فأعمالهم تعد بمثابة دور الرقيب الشرعي والمالي، كونهم يشرفون على فحص ومراجعة العمليات المالية والبنكية، زيادة على مراجعة العقود ومختلف الصيغ المالية المعمول بها ومدى توافقها مع المبادئ والمعايير الدولية والإسلامية (الشرعية)، وهذا ما يعمل على الحد من و/أو تقليل المخاطر المالية، الشرعية والقانونية.

3-3- أساليب إدارة المخاطر الرئيسية التي تعترض نشاط البنك:

3-3-1- إدارة مخاطر الائتمان: تتم إدارة مخاطر الائتمان في إطار سياسة مخاطر الائتمان المعتمدة سنة 2017، وفقا للإجراء المتعلق بتسيير التمويلات والإجراء المتعلق بنظام التقييم الداخلي للمؤسسات، وترتكز عموما على الأسس الآتية:

أ- معايير قبول مخاطر الائتمان: يتم تقسيم العملاء الذين يقدمون طلب تمويل للمصرف إلى خمس فئات: (الأفراد، المؤسسات، الهيئات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية)، كما يشترط في كل طلب تمويل يتلقاه البنك توفر مجموعة من المستندات الإدارية والمالية بالإضافة إلى المعلومات والوثائق المتعلقة بالضمانات المقترحة لتغطية التمويلات المطلوبة، بالإضافة لما سبق تتم دراسة وتقييم طلبات التمويل وفق سبع معايير رئيسية تتعلق بالملاءة الأدبية للعميل، ملاعته وامكانياته المالية بالإضافة إلى جودة الضمانات المقترحة والظروف الاقتصادية.

ب- نظام التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان: يمتلك البنك نظام داخلي لتقييم المؤسسات التي تقدم طلبات تمويل وهو يعتمد على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، تتعلق المعايير النوعية بالشكل القانوني للمؤسسة وجودة إدارتها، القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه، علاقتها مع البنوك والمصادر التي ستعتمد عليها لسداد التمويلات المطلوبة، وهي مرجحة بنسبة 60 % من التقييم، أما المعايير الكمية فهي تمثل نسبة 40 % وهي تتعلق بالهيكل المالي للمؤسسة وسيولتها

وربحتها، كما يسمح النظام بتصنيف المؤسسات في عشر أقسام حسب درجة المخاطر وذلك وفقا للعلامة المحصل عليها، زد عليه تتم مراجعة تقييم المؤسسات ذات الالتزامات سنويا أو عند تقديمها لطلب تمويل جديد.

ج- تقسيم المخاطر: يتمثل تقسيم المخاطر في عدم تركيز التمويلات الممنوحة من طرف البنك على عميل واحد أو مجموعة من العملاء، أو على قطاع اقتصادي واحد أو مجموعة من القطاعات أو على نوع واحد من التمويلات.

يحرص بنك السلام -الجزائر- على احترام المعايير النظامية المحددة من طرف بنك الجزائر في هذا الإطار والتي تنص على أن التعرض للمخاطر مع عميل واحد لا يجب أن يتجاوز 25 % من الأموال الخاصة للبنك وأن مجموع التعرضات الكبرى (التعرضات التي تتجاوز 10 % من الأموال الخاصة للبنك) لا يجب أن يتجاوز ثمانية أضعاف الأموال الخاصة للبنك. كما قام البنك بتحديد مجموعة من المعايير الداخلية التي تهدف إلى تنويع تعرضه لمخاطر الائتمان وهي تتمثل بشكل رئيسي فيما يلي:

- تقسيم محفظة التمويلات بين تمويلات الاستثمار وتمويلات الاستغلال؛

- تقسيم محفظة التمويلات بين الأفراد والمؤسسات؛

- تقسيم محفظة تمويلات المؤسسات بين مختلف أشكال التمويل؛

- تقسيم محفظة التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية.

د- تحصيل الضمانات: إن تحصيل الضمانات يعتبر أحد الوسائل المستخدمة للتقليل من مخاطر الائتمان ولكنه لا يغني عن احترام شروط الحصول على التمويلات أو تقييم جودة العميل الذي يقدم طلب التمويل. نوه على أنه يقوم البنك بتحصيل عدة أشكال من الضمانات ومنها الضمانات الحقيقية كالرهونات العقارية أو رهونات المعدات والضمانات العينية كالكفالات التضامنية والتأمينات لدى صناديق التأمين بالإضافة إلى الضمانات النقدية. كما يجب على الضمانات المحصلة أن تغطي نسبة معينة من التمويلات الممنوحة من طرف البنك وتحدد النسب ضمن سياسة مخاطر الائتمان. يتم تقييم الضمانات من طرف الخبير التابع للبنك أو من طرف خبير مستقل معتمد من البنك. تتم إعادة تقييم الضمانات بشكل دوري أو عندما تطرأ ظروف استثنائية متعلقة بالضمان نفسه أو بالسوق تجعل إعادة تقييمه ضرورية من أجل التأكد من تغطيته للالتزامات القائمة.

هـ - تصنيف مخاطر الائتمان: يتم تصنيف مخاطر الائتمان وتكوين مخصصات نقص قيمتها وفقا لمتطلبات نظام بنك الجزائر رقم 03-14. ويقرر تصنيف مستحقات العملاء وتحديد مستويات مخصصات نقص قيمتها من طرف لجنة المخصصات التي تجتمع بشكل ربع سنوي لتقييم جودة المستحقات. كما تتم متابعة المستحقات المتعثرة بشكل يومي من طرف خلية متابعة وتحصيل المتعثرات وتعرض أسبوعيا على لجنة التحصيل.

3-3-2 إدارة مخاطر السيولة: تتم إدارة مخاطر السيولة لدى البنك في إطار سياسة مخاطر السيولة المعتمدة خلال سنة 2017. فالبنك يحرص على احترام المعايير المتعلقة بمخاطر السيولة المحددة من طرف بنك الجزائر لاسيما معامل

السيولة قصيرة الأجل ومعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة. كما تحدد السياسة الداخلية للبنك جملة من المعايير الواجب احترامها وهي تتمثل بشكل رئيسي فيما يلي:

أ- المحافظة على نسبة أصول سائلة قدرها 25 % من مجموع الأصول على الأقل.

ب- المحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات أقل من 90 %؛

ج- المحافظة على معاملات سيولة قصيرة الأجل لشهر وثلاثة أشهر تقدر بـ 120 % على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية بـ 100 % على الأقل)؛

د- المحافظة على نسبة تركيز الودائع حيث لا يجب أن يتجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة 30 % من مجموع ودائع العملاء؛

هـ- المحافظة على نسبة السيولة طويلة الأجل تفوق 60 %.

و- كما تقوم إدارة الخزينة والعمليات المالية بالمتابعة اليومية لوضعية سيولة البنك وذلك بهدف التسيير الأمثل للسيولة بشكل يسمح للبنك تلافي وتقادي الوقوع في أزمة شح للسيولة أو الاحتفاظ بمستوى عالي من السيولة مما ينجر عنه ضياع العوائد التي قد تنتج عن توظيفها، كما تتم مراقبة مخاطر السيولة من خلال لجنة متابعة السيولة التي تجتمع شهريا ولجنة الأصول والخصوم التي تجتمع بصفة ربع سنوية وتتمثل مهامها الأساسية في متابعة وتحليل تطور موارد البنك واستخداماته من أجل تحديد الأهداف المتعلقة بإدارة السيولة والإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها لضمان التزام البنك بالتعليمات النظامية السارية في هذا المجال والمحافظة على أمثل مستوى للسيولة.

3-3-3 إدارة المخاطر التشغيلية: تتم إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك في إطار سياسة المخاطر التشغيلية المعتمدة خلال سنة 2017. تحدد هذه السياسة الإطار العام للمخاطر التشغيلية، تنظيم إدارتها ومسؤوليات مختلف هياكل البنك المعنية بذلك. قام البنك بإعداد خريطة للمخاطر حسب النشاط حيث تم رصد حوالي 60 نشاطا تم تجميعها في ست وظائف كبرى (التسيير، الدعم، الالتزامات، العمليات المحلية، العمليات الدولية وتقنيات المعلومات). كما تم أيضا خلال سنة 2019 تأسيس قاعدة بيانات للحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية واعتماد برنامج لتسيير المخاطر التشغيلية.

3-4- إجراءات إدارة المخاطر الأخرى التي تكتنف نشاط البنك:

3-4-1 إدارة مخاطر السوق: تتم بمعية وجهود الإدارات التابعة لنائب المدير المكلف بالنشاط التجاري والإدارات التابعة لنائب المدير العام المكلف بالمساندة والتنظيم، دون إغفال دور وأعمال إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في مجابهة وبتتر المخاطر السوقية.

3-4-2- إدارة المخاطر القانونية: تتولى إدارة الشؤون القانونية الرقابة والسيطرة على تطبيق القوانين، اللوائح والتنظيمات المنظمة لعمل البنك، دون إغفال دور إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والرقابة على الامتثال الساهرتان على الامتثال والرقابة على مجمل العمليات.

3-4-3- إدارة مخاطر الثقة والسمعة: ترتبط مخاطر الثقة والسمعة في أي بنك إسلامي ارتباطا وثيقا ومستوى الثقة والقبول من طرف العملاء والمتعاملين، ولا مناص من القول إن الثقة والقبول تتبع وتتبع من الالتزام بالأسس والمبادئ الشرعية الإسلامية في شتى المعاملات، استنادا على هذه الحثيات أوكل مجلس إدارة بنك السلام الفتوى والرقابة الشرعية (التدقيق الشرعي)، لثمة من خيرة العلماء والفقهاء المتخصصين في ميداني الشريعة والاقتصاد وفقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة، ممن لا يشك في علمهم وورعهم لاستحلال ما حرم الله وتضليل المسلمين وإقحامهم في الربا.

3-5- آليات إدارة مخاطر العمل الإسلامي التي تجابه نشاط البنك:

3-5-1- إدارة المخاطر الشرعية ومخاطر الرقابة الشرعية: تتم بشكل أساسي من قبل قسم التدقيق الداخلي بالتنسيق مع إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، من خلال التأكد ومراجعة آليات تنفيذ الفتاوى، آراء وقرارات هيئة الفتوى الشرعية في شتى العمليات والخدمات على مستوى البنك.

3-5-2- إدارة المخاطر الأخلاقية: تمتد من بداية دراسة ملف الزبون طالب التمويل إلى غاية إبرام العقد وصولا إلى إتمام الصفقة ومتطلباتها بمعونة الإدارات التابعة لنائب المدير المكلف بالنشاط التجاري.

3-5-3- إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي المقدمة للعملاء: تركز أساسا على الشروط التعاقدية المتضمنة في العقد، وإكمال إجراءات مختلف الضمانات الممنوحة، زد عليه القيام بالتأمين التكافلي حسب ما تقتضيه الحاجة. وفيما يلي بعض البنود المستخدمة من قبل البنك في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي:

- انتهاء صيغ العقود التمويلية الموازية في صورة السلم الموازي والإستصناع الموازي، وهذا لتقليل مخاطر الائتمان؛
- التوسع في استخدام التأمين التكافلي، كطريقة منتهجة لتحويل المخاطر؛
- الشروع في تجريب العريون في الصيغ، كونه جزء من الثمن المتفق عليه،
- زيادة على كونه ضمان للجدية والالتزام، ونوه على أنه لا يسد إلا بتأكيد العقد والبدء في تنفيذه؛
- انتهاء البنك سياسة تنويع، توزيع ومنح الاستثمارات الائتمانية على شتى القطاعات ومختلف الولايات والعملاء في إطار مساعي تجسيد مبدأ الشمول المالي؛
- استخدام الضمانات، خصوصا رهن الموجودات (تثبيات تعرض لضمان الالتزام الآجل)، كما يسمح البنك بالاستعانة بضمان وكفالة طرف ثالث شرط أن يكون من مستثمري وعملاء البنك.

خاتمة:

تمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث إلى بيان أساليب إدارة مخاطر البنوك الإسلامية وإبراز مساهمات المدققين في العملية، من خلال دراسة ميدانية على بنك السلام -الجزائر-، بغية رصد عملية إدارة المخاطر على أرض الواقع من خلال زيارة لجنة إدارة الخاطر والرقابة على الامتثال وإدارة التدقيق الداخلي، كما تم الاتصال بمحافظي الحسابات المتعاقدين مع البنك وأعضاء هيئة الفتوى والتدقيق الشرعي، مستخدمين أسلوب الملاحظة والمقابلة المباشرة وغير المباشرة، بطرح جملة من التساؤلات المرتبطة وموضوع الإشكالية، هذا وتم التوصل لجملة من النتائج والتوصيات نوجزها في:

نتائج الدراسة:

على ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تبرز البنوك الإسلامية كأحد أولى وأكثر المؤسسات المالية الإسلامية هيكلية وتنظيمية ونشاطا، بيد أنه كان لها السبق بأن تكون أحد أبرز معالم الاقتصاد الإسلامي في واقعنا المعاصر، بصورة تتماشى ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف؛
- أثبتت الصيرفة الإسلامية صلابتها ونجاعتها، خصوصا في مجابهة الأزمات التي تعصف بالقطاع المالي والبنكي خاصة والقطاع الاقتصادي عامة والتي أخلطت حسابات وأوراق عمل البنوك التقليدية؛
- ظهرت البنوك الإسلامية في أنظمة بنكية وبيئات مصرفية جعلها تهيم وتسيطر عليها نظيراتها من البنوك التقليدية، الأمر الذي لم يمنعها من إثبات تواجدها وفرض مبادئها واقتناص حصص سوقية في السوق البنكي العالمي؛
- النظام البنكي الإسلامي أكثر قدرة وكفاءة مقارنة بنظيره التقليدي على تنويع وتوزيع الموارد المتاحة على أجود وأرقى الاستخدامات، وأكثر استطاعة على توليد اقتصاد حقيقي يعمه الشمول المالي بما يعزز من مساعي التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؛
- من وجهة نظر تاريخية تعتبر المصرفية الإسلامية في الجزائر حديثة النشأة بالمقارنة مع التجارب الدولية للبنوك الرائدة في المجال؛
- على غرار نظيراتها من البنوك التقليدية تتعرض البنوك الإسلامية للعديد من المخاطر، تضاف لها مخاطر تكتنف طبيعتها الخاصة المرتبطة بالعمل البنكي والمصرفي الإسلامي؛
- تعرض البنوك الإسلامية للمخاطر التي تكتنف النشاط ولد لديها حاجة ملحة لاستحداث قواعد وممارسات للتحكم فيها ومعالجتها أو ما يعرف بفن إدارة المخاطر؛
- السمة الأساسية التي تحكم النشاط البنكي هي ميكانيزمات وآليات إدارة المخاطر الملازمة للقطاع والمصاحبة للنشاط؛

- على المستوى التطبيقي قام بنك السلام - الجزائر - باستحداث إدارة مستقلة تعنى بعملية إدارة المخاطر (لجنة إدارة المخاطر ومراقبة الامتثال) بما يتوافق والممارسات السليمة لإدارة المخاطر؛
- انعدام الإفصاح الشامل في التقارير السنوية للبنك، كونها تقتصر على نشر القوائم المالية وتغفل عن الإفصاحات المتعلقة بعملية إدارة المخاطر ومناهجها وآلياتها؛
- اعتمد البنك خلال العام السابع عشر بعد الألفين جملة من السياسات المنظمة والمؤطرة لإدارة المخاطر المجابهة، حيث ركزت على المخاطر الرئيسية حسب فلسفة مجلس إدارة البنك في صورة مخاطر الائتمان، السيولة والتشغيل؛
- نسبة مخاطر الائتمان بالبنك منخفضة نتيجة الإدارة الرشيدة لعمليات منح الائتمان، وتوسع البنك في تقديم الخدمات والنشاطات الائتمانية بكفاءة وعقلانية؛
- نسبة مخاطر السيولة للبنك مرتفعة كرد فعل لاحتفاظ البنك بنسب عالية من السيولة النقدية الحاضرة وهو أمر يرفع من تكلفة الفرصة البديلة، زيادة على صعوبات إيجاد قنوات لاستغلال الفائض؛
- قام البنك بإعداد خريطة للمخاطر حسب النشاط حيث تم رصد حوالي 60 نشاطا تم تجميعها في ست وظائف كبرى (التسيير، الدعم، الالتزامات، العمليات المحلية، العمليات الدولية وتقنيات المعلومات). كما تم أيضا خلال سنة 2019 تأسيس قاعدة بيانات للحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية واعتماد برنامج لتسيير المخاطر التشغيلية؛
- التدقيق الداخلي بالبنك له دور هام في تقييم مجمل المخاطر التي تكتنف النشاط من خلال التعاون مع لجنة إدارة المخاطر عن طريق التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينهما، كما يسهم في تفعيل إدارة المخاطر بما يضمن فعاليتها ويرفع كفاءتها، مما يسهم في بتر ومجابهة المخاطر وإعطاء ضمان لمجلس الإدارة حول سير إدارة المخاطر؛
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك لتحقيق أهدافه وتقليل وتحجيم الخسائر المحتملة، ثم تشرف على تقديم توصيات واستشارات لتحسين كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر؛
- التدقيق الشرعي يسهم في إرساء طابع الشرعية على جميع أعمال البنك عبر تحقيق الالتزام الشرعي لآرائها وقراراتها، متساوي الأهمية والاسترشاد بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومنع وقوع أي ضرر يمس بالناحية الشرعية من جانب التصرفات التنفيذية أو المنتجات أو العقود والصيغ المالية، وهنا نركز على دورها المنوط في الحد من ومنع المخاطر الشرعية ومخاطر الرقابة الشرعية دون إغفال مخاطر الثقة والسمعة؛

- التدقيق القانوني يعمل على فحص ومراجعة العمليات المالية والبنكية، زيادة على مراجعة العقود ومختلف الصيغ المالية المعمول بها ومدى توافقها مع المبادئ والمعايير الدولية والإسلامية (الشرعية)، وهذا ما يعمل على الحد من و/أو تقليل المخاطر المالية، الشرعية والقانونية.
- **التوصيات والاقتراحات:**
- على ضوء النتائج المتحصل عليها، تم اقتراح الحلول التالية:
- يحتاج البنك على غرار باقي البنوك الإسلامية الناشطة في الساحة المحلية لإعادة تنظيم وتوطيد لعلاقاتها مع البنك المركزي الجزائري بشكل يراعي الجوانب الشرعية للعمل البنكي والمصرفي الإسلامي؛
- على البنك المركزي الجزائري الاهتمام أكثر بأعمال البنوك الإسلامية ومراعاة الطبيعة الخاصة لنشاطها؛
- على البنك توسيع دائرة الاهتمام بالصيغ التمويلية المعطلة؛
- على الإدارات التنفيذية للبنك تجديد الخدمات وتنويع باقاتها وعصرنة أساليبها حتى تستحوذ على حصة سوقية أكبر؛
- على الإدارات التنفيذية العمل على ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية عصرية أكثر حساسية اتجاه المخاطر المكتتفة النشاط؛
- على إدارات البنك العمل على زيادة وتوسيع أعمال الشفافية والافصاح عن المعلومات التي من شأنها مساعدة الأطراف الفاعلة في التقييم والمراقبة؛
- على إدارات البنك تطوير أساليب واستراتيجيات إدارة المخاطر بما يتلاءم مع درجة تطور عمليات البنك ومستوى مخاطره؛
- على إدارات البنك انتهاز أحدث أنظمة المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- على إدارات البنك تعزيز رأس المال البشري والكوادر البشرية وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر، وتطوير قدراتهم في المجال بانتهاز التدريب والتطوير المستمر؛
- على إدارات البنك السهر على توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة ومبادئ عمل البنوك الإسلامية؛
- على إدارات البنك تعزيز نظم الرقابة الداخلية بما يساهم في إدارة مختلف المخاطر التي تكتنف النشاط؛
- على إدارات البنك تعزيز أفق الحوكمة البنكية الإسلامية لما لها من أدوار بارزة في الحد من ومواجهة المخاطر؛
- على إدارة التدقيق الداخلي التعمق أكثر في المخاطر التي تواجه البنك عند القيام بمهام التدقيق؛

- بالإمكان عن طريق تطوير أطر عمل للرقابة على مستوى عالمي، حصول إدارة التدقيق الداخلي للبنك على معارف محدثة ومستحدثة، تستخدم في توعية الإدارة والعمل معها على تحسين، بلورة وتطوير عمليات الحوكمة، إدارة المخاطر والرقابة؛
- ضرورة التأهيل العلمي والعملي للمورد البشري للبنك من خلال الدورات التدريبية والندوات العلمية حول مستجدات إدارة المخاطر؛
- ضرورة الاستفادة من الأبحاث والدراسات المنجزة بالجامعات، واستحداث آليات تتسابق مع إدارات الجامعات للاستثمار في النخبة من الكفاءات الطلابية.

المراجع:

- Hall, John, (2007), **Internal Auditing And ERM: Fitting In And Adding Value. The IIA Research Foundation 5**, Dallas; university Of Texas.
- IIA (2020), **The Role Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management**, The Institute Of Internal Auditor, UK.
- The Comite Of Sponsoring Organisations, (2006). **Le Management Des Risque De L'entreprise-Cadre De Refirence**.
- The Institute Of Risk Management, (2010), **A Risk Management Standard**, Airmic-Alarm-Irm.
- Alain Gauvin, (2000), **La Nouvelle Gestion Du Risque Financier**, Paris: Edition Intégrale.
- Camara. M, Khoumri. J, (2009), **L'essentiel De L'audit Comptable Et Financier**, Paris: Edition Broché.
- Jacqueline Jeynes, (2002), **Risk Management: 10 Principles**, London: Butter Worth-Heinemann
- أحمد، غ. (2008). إدارة البنوك (تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل) (*Bank Management: Traditional Past and Electronic Future*). مصر: المكتبة العصرية.
- آل رشود، ر. ب. ر. ع. (2013). التورق المصرفي (*Banking Tawarruq*). قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- الرفاعي، غ. ع. ع. ع. & خالدي، ف. ص. (2007). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية. (*Risk Management in Islamic Banks*)
- برابح، د. (2018). قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف - المسيلة. (*Measuring Financial Performance Stability of Islamic Banks in Light of the 2008 Global Financial Crisis*)
- براني، ع. ن. أ. ش. (2013). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (*Risk Management in Islamic Banks*). الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

- بريكي، ع.، & فرج، ش. (2018). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 1 (*Risk Management in Islamic Banks*).
- بقاش، و.، & بن دادة، ع. (2019). حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل تباين التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد: 4، العدد: 1 (*The Need for Economic Institutions for Financing in Light of the Variation between Traditional and Islamic Financing Sources*).
- بلعزوز، ب. ع. (2011). استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية. مجلة الباحث، العدد: 7 (*Risk Management Strategies in Financial Transactions*).
- بن ضيف، م. ع.، & بوقوم، م. (2018). التأصيل التاريخي والمفاهيمي للمصرفية الإسلامية. كتاب أعمال الندوة العلمية حول: دور الصيرفة الإسلامية في تمويل التنمية بالجزائر. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي. - (*The Historical and Conceptual Foundation of Islamic Banking*).
- بن عيسى، م. م.، & مقراني، ز. ع. (2023). الأساس النظري والإطار التشريعي للمصارف الإسلامية في الجزائر. المجلد: 18، العدد: 1 (*The Theoretical Basis and Legislative Framework for Islamic Banks in Algeria*).
- بن نهار، ن. (2020). مقدمة في الصيرفة الإسلامية (*Introduction to Islamic Banking*). قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث.
- بوحضر، ر. (2012). استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة منتوري - قسنطينة. - (*The Strategy of Islamic Banks in Facing Competition Challenges*).
- بوسعيد، م. ع. ك.، & بن بوزيان، م. (2019). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مجلة المالية والأسواق، المجلد: 6، العدد: 1 (*Risk Management in Islamic Banks: A Case Study of Al Baraka Bank*).
- بوقري، ع. ع. ب. أ. (2005). مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية. رسالة دكتوراه، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى. (*Risks of Islamic Commercial Financing Forms in Saudi Banks*).
- بوكرديد، ع. ق.، & سحنون، ج. د. (2018). صناديق الاستثمار الوقفية كآلية لتحقيق الاستدامة المالية للجمعيات الخيرية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 7، العدد: 4 (*Waqf Investment Funds as a Mechanism for Achieving Financial Sustainability for Charitable Associations*).
- بونقاب، م. (2016). دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 5 (*The Role of Islamic Financial Engineering in Managing Risks of Islamic Financing Forms: A Case Study of Al Baraka Bank*).
- التوم، ي. (2015). مخاطر تطبيق صيغ التمويل الإسلامي. مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، العدد: 5 (*Risks of Applying Islamic Financing Forms*).

- تلجي، خ.، & تلجي، ق. (2019). مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية. مذكرة ماجستير، فلسطين: جامعة الخليل. (*Risks of Financing Forms in Islamic Banks Operating in the Southern West Bank and Their Legal Treatment*)
- جبور، ع. س.، & يخلف، ص. (2019). متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة. المجلة الاقتصادية والمالية، المجلد: 15، العدد: 12 (*Requirements for Activating Micro Islamic Financing in Al Baraka Bank Algeria for Sustainable Development*).
- الجوزي، ج.، & حدو، ع. (2016). دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة: حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد: 7 (*A Comparative Study of Risk Management in Algeria between Islamic and Conventional Banks*).
- حماد، ح. ح. ع. ك. م. (2008). مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية (*Investment Risks in Islamic Banks*). الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- زرارقي، ه. (2012). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية. مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، الجزائر: جامعة فرحات عباس - سطيف 1. (*Credit Risk Management in Islamic Banks*).
- الساعدي، ع. ع. م. ص. (2019). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. المجلة العربية للإدارة، المجلد: 35، العدد: 1 (*Profitability of Banks and Influencing Factors: An Empirical Study on Iraqi Banks Listed in the Iraq Stock Exchange*).
- سلماني، ه. (2023). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 3: دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر - 3. (*Risk Management in Islamic Banks According to Basel III: A Comparative Study*).
- سليمان، أ. ش. (2015). المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية الإسلامية وسبل الحد منها. بحث منشور على موقع كنانة أونلاين، جمهورية مصر العربية. (*The Sharia Risks Surrounding Islamic Financial Institutions and Ways to Mitigate Them*)
- شوقي، ب. (2013). التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية (*Financing in Conventional and Islamic Banks*). الأردن: جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.
- صخري، ع. و.، & بن علي، س. (2021). دور منتجات المالية الإسلامية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة استكشافية على مستوى بنك البركة، بنك السلام، وبنك الخليج الجزائر. مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد: 11، العدد: 1 (*The Role of Islamic Financial Products in Supporting and Financing Small and Medium Enterprises: An Exploratory Study on Al Baraka Bank, Bank of Peace, and Gulf Bank Algeria*).

- صوار يوسف. (2008). محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التقني والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية - دراسة حالة بنك BADR- [Estimating the Risk of Non-Repayment of Consumer Loans and Artificial Neural Networks in Algerian Banks: A Case Study of BADR Bank]. أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر.
- طيايية سمية. (2016). إدارة المصارف الإسلامية المعاصرة [Management of Contemporary Islamic Banks]. عمان، الأردن: مركز البحث والتطوير للموارد البشرية والأبحاث.
- عبادة إبراهيم عبد الحليم. (2008). تمويل التبادل التجاري في الدول الإسلامية [Financing Trade Exchange in Islamic Countries]. الأردن: دار النفائس.
- عبد الكريم قندوز. (2021). نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية [Islamic Finance Bulletin in Arab Countries]. العدد: 2.
- العززي شهاب أحمد. (2012). إدارة البنوك الإسلامية [Management of Islamic Banks]. عمان، الأردن: دار النفائس.
- عزمي أسامة سلام، شقيري نوري موسى. (2007). إدارة الخطر والتأمين [Risk Management and Insurance]. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عصام عمر أحمد مندور. (2013). البنوك الإسلامية الوضعية والشرعية [Islamic Banks: Status and Legitimacy]. مصر: دار التعليم الجامعي.
- عمارة لخضر. (2021). أثر الصيرفة الإسلامية على سلوك المستهلك الجزائري [Impact of Islamic Banking on Algerian Consumer Behavior]. أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر.
- عيساوي سهام، حوحو فطوم، زيد جابر. (2020). إدارة المخاطر التمويلية في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري - [Financial Risk Management in Islamic Banks: A Case Study of Al Baraka Bank]. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد: 3، العدد: 4.
- العيفة عبد الحق. (2021). المصارف الإسلامية المعاصرة [Contemporary Islamic Banks]. جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر: البدر الساطع للطباعة والنشر.
- غربي عبد الحليم عمار. (2013). قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية [Measuring and Distributing Profits in Islamic Banks]. سوريا: دار أبي الفداء.
- قندوز عبد الكريم، بلعوز بن علي، حبار عبد الحق. (2013). إدارة المخاطر: إدارة المخاطر - المشتقات المالية - الهندسة المالية [Risk Management: Managing Risks, Financial Derivatives, Financial Engineering]. عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

- محبوب علي، سنوسي علي. (2020). مخاطر تتفرد بها المصارف الاسلامية المخاطر التشغيلية أنموذجا دراسة ميدانية لبنك البركة وكالة الأغواط [*Unique Risks of Islamic Banks: Operational Risk as a Case Study of Al Baraka Bank in Laghouat*]. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد: 2.
- محمد سحنون. (2001). المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في اقتصاد لا ربوي [*Banking Institutions and Monetary Policies in a Non-Usurious Economy*]. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- محمود عبد الكريم أحمد إرشيد. (2007). الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية [*Comprehensive Guide to Transactions and Operations of Islamic Banks*]. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- مفتاح صالح. (20-21 أكتوبر 2009). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية [*Risk Management in Islamic Banks*]. الملتقى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، الجزائر.
- موقع بنك السلام الجزائر. (تاريخ الاطلاع: 2023/09). متاح على الموقع: www.alsalamalgeria.com.
- النايلسي سليم فيصل. (2014). مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية [*Risks of Agricultural Financing in Islamic Forms*]. بحث منشور في مجلة دنانير - الجامعة العراقية، العدد: 5.
- الهادي حسن أحمد محمد. (2012). المضاربة بين الفقه والتطبيق في المصارف الإسلامية [*Speculation Between Jurisprudence and Application in Islamic Banks*]. مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، العدد: 5.
- الوادي محمود حسين، سمحان حسين محمد. (2013). المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العملية) [*Islamic Banks: Theoretical Foundations and Practical Applications*]. الأردن: دار المسيرة.
- الوافي آسيا. (2017). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية -مقاربة نظرية- [*Risk Management in Islamic Banks: A Theoretical Approach*]. مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد: 3، العدد: 12.